

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.223
28 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٢٣

المعقدودة في المقر، بنيويورك،
الجمعة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠

(السنغال)

السيد كا

الرئيس:

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير الرئيس عن اجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية وندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين، المعقودين في مقر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

التطورات السياسية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وبنفي تقديم تصويبات يأخذى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing .Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

إقرار جدول الأعمال

١ - اعتمد جدول الأعمال.

تقرير الرئيس عن اجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية وندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين، المعقدتين في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٢ - الرئيس: ذكر أن المقرر الذي اتخذته اللجنة بعقد اجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية، بصورة مشتركة مع ندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين لعام ١٩٩٦، في جنيف بدلاً من الأرضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية قد جاء في ضوء القيود التي تفرضها حالياً الحكومة الإسرائيلية على حرية الحركة بين قطاع غزة والضفة الغربية. وقد حضر الاجتماع ٣١ خبيراً وكذلك ممثلاً ٨٠ منظمة غير حكومية، و ٢٦ حكومة، و ٩ من وكالات و هيئات الأمم المتحدة، و ٣ منظمات حكومية دولية، و ٤ لجان تنسيق لمنظمات غير حكومية ووفد فلسطيني. وكان الموضوع الرئيسي الذي ناقشه الاجتماع المشترك هو "بناء شراكة بين المنظمات غير الحكومية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة و شاملة لقضية فلسطين".

٣ - وأضاف قائلاً إنه وردت في الجلسة الافتتاحية رسالة من أمين عام الأمم المتحدة وأخرى من رئيس فلسطين. وأدى ببيانات الخبراء المدعوون الذين كان من بينهم أعضاء في المجلس الفلسطيني، والكنيست الإسرائيلي، والبرلمان الأوروبي، وكبار الأكاديميين من مختلف المناطق، وذلك في ثلاثة جلسات عامة، تلتها مناقشة حية وصريحة تجلى فيها اهتمام بالغ من قبل جميع المشاركين بتنفيذ اتفاقيات السلام المبرمة بين الطرفين ومواصلة عملية السلام. وقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية المشاركة بياناً خاتمية رحبت فيه بالتطورات الإيجابية في عملية السلام بالشرق الأوسط، إلا أنها أعربت عن القلق إزاء التأخيرات المتكررة في تنفيذ الاتفاقيات، نصاً وروحاً. وذكرت أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت تدابير معينة، منها استمرار حبس المساجين الفلسطينيين، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس، وأعمال التخويف والإذلال والعقاب ضد الفلسطينيين، مثيرة بذلك عوائق جديدة وكبيرة أمام عملية السلام، مما يُقوض الثقة ويشكل تهديداً خطيراً لقيام سلام عادل و دائم.

٤ - واستطرد فقال إن المنظمات غير الحكومية كررت تأكيد دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والعودة، وإقامة دولة مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وعلى البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين أن تراعي حقوقهم المدنية والاجتماعية والسياسية وتحافظ عليها ريثما يتمكنون من ممارسة حقوقهم في العودة. أما الأمم المتحدة فعليها أن تضطلع، من جانبها، بدور هام في السعي نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التناوض وعلى المجتمع الدولي أن يبني بما قطعه من التزامات بالمساعدة فيما يبذله الشعب الفلسطيني من جهود لبناء دولته وتحقيق تطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد طلبت المنظمات غير الحكومية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يحثا إسرائيل على الامتثال للاتفاقات، وهنأت السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات الأولى، وأعادت تأكيد دعمها لتوطيد سيادة

القانون، والقيم الديمقراطية، والتعددية السياسية، وتمتع الشعب الفلسطيني تماماً كاملاً بحقوقه غير القابلة للتصرف.

٥ - ومضى يقول إن المنظمات غير الحكومية أعلنت أيضاً التزامها بأن تحاول من جانبها التأثير على حكوماتها، وتسجيل قلقها في أمر مدى امتداد إسرائيل للاتفاقات، وأنها ستبذل جهوداً متضادرة للإعلان عن أي انتهاك إسرائيلي لحقوق الإنسان للفلسطينيين. وقد حثت على تطوير التعاون بين إسرائيل والفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية، على أساس التفاهم المتبادل والالتزام بإقامة سلام شامل وعادل ودائم، وتعهدت بتوليد الدعم العام للشعب الفلسطيني من خلال حملات تركز على موضوعات مستقبل القدس، والمستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

٦ - واستطرد قائلاً إن وفد اللجنة، من جانبه، قد تبادل وجهات النظر مع رؤساء لجان التنسيق الدولية والأوروبية وأعضائها بشأن أهداف وطرائق التعاون في المستقبل. وسوف يصدر التقرير الصادر عن الاجتماع، في حينه، كمنشور من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٧ - وفي ختام بياني قال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في أن تحيط علماً بتقرير الرئيس وبالبيان الذي اعتمدته المنظمات غير الحكومية المشاركة في الاجتماع.

٨ - وقد تقرر ذلك.

التطورات السياسية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٩ - الرئيس: قال، عند عرضه للإجراءات المحددة التي اتخذها المكتب منذ اجتماع اللجنة الأخير، إن المكتب أعرب، في نشرة صحفية صدرت في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عن ارتياحه لاستئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية يوم ٤ أيلول/سبتمبر، في بيت حانون (قطاع غزة). وأضاف قائلاً إن الاجتماع الذي عقد بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل يعد خطوة هامة في سبيل التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة فعلاً بين الجانبين. ويعرب المكتب عن أمله في أن يمهد الاجتماع الطريق أمام مواصلة المناقشات الموضوعية بشأن المسائل المتصلة بالوضع الدائم، ويكسر تأكيد دعم اللجنة القوى لعملية السلام الحالية وتصميمها على لا تدخر أي جهد من أجل تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته.

١٠ - وطرق إلى قرار مجلس الأمن بتبسيط قائمة البنود التي ينظر فيها، فقال إنه نقل اعتراض اللجنة على القرار المتخذ والقاضي بأن تُحذف من القائمة بنود متصلة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقضية فلسطين، ومشكلة الشرق الأوسط. وأنه قد سجل رأي اللجنة القائل بأن تلك البنود ينبغي أن تظل مدرجة على قائمة المسائل التي ينظر فيها المجلس، إلى أن تتحقق تسوية شاملة وعادلة

ودائمة للنزاع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط، لأن تلك البنود لا تزال تدخل في نطاق مسؤولية المجلس عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

١١ - السيد القدوة (مراقب فلسطين): أعرب أولاً عن استيائه لعدم قيام الأمانة العامة بتوفير الترجمة الشفوية إلى العربية للاجتماع الجاري. وقال إن اللغة العربية هي إحدى اللغات الرسمية بالأمم المتحدة وإن قضية فلسطين هي قضية عربية. وأعرب عن أمله في ألا يتكرر هذا الوضع في المستقبل.

١٢ - واستطرد قائلاً إن البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين كانت قد أرسلت في هذا اليوم نفسه رسائل إلىبعثات الأخرى لدى الأمم المتحدة تشاكيها فيها آراءها إزاء التطورات السياسية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإزاء ما يجب عمله بشأن الحالة في الشرق الأوسط خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأضاف أن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط ليست مشجعة. فالحكومة الإسرائيلية الجديدة قد وافقت على مبادئ توجيهية تتنافى مع كل من روح ونص الاتفاقيين الملزمين اللذين وقعتهما إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهما إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥. وإن تلك الحكومة قد أوضحت علاوة على ذلك أن الجداول الزمنية المحددة في الاتفاقيين لن تتحترم وواصلت انتهاكات أخرى خطيرة للاتفاقيين، بما فيها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والتأخير المتعمد في إعادة الانتشار إلى خارج الخليل، ومحاولاتها المستمرة لخلق وقائع جديدة على أرض الواقع في القدس الشرقية المحتلة، واستئناف أنشطة الاستيطان الاستعماري في الأراضي المحتلة، بما يتناهى مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وذكر أن من المعروف أن وزير الدفاع الإسرائيلي قد أدن مؤخراً ببناء ٨٠٠ وحدة سكنية داخل مستوطنات غير شرعية قائمة، بالإضافة إلى الـ ٢٠٠ وحدة التي لم يتم البت في أمرها بعد.

١٣ - ومضى يقول إن عاقبة تلك الأنشطة ستكون عكس اتجاه عملية السلام بأسرها. وأضاف قائلاً إنه حتى التطورات الأخيرة التي اعتبرت عن حق تطورات إيجابية مثل الاجتماع بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو وبين الرئيس عرفات ووزير الدفاع الإسرائيلي، لم تفض للأسف إلى تغييرات إيجابية على أرض الواقع، والحالة لا تزال تستلزم بالتالي جهوداً جادة من قبل جميع أعضاء المنظمة.

١٤ - وواصل قائلاً إنه منذ بداية عملية السلام في الشرق الأوسط، تمسكت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين بوجوب قيام الأمم المتحدة بتقديم دعمها التام للعملية وللمواقف التي اتخذها، عن مبدأ، المجتمع الدولي تجاه قضية فلسطين. وأضاف أن مسؤوليات المنظمة بشأن قضية فلسطين لم تنته، في حقيقة الأمر، بالبدء في عملية السلام، وأن ذلك هو رأي الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة، وأن الدورة الخمسين للجمعية العامة قد اتخذت، في هذا الصدد، مجموعة مفيدة من القرارات بشأن القضية، بما في ذلك الولايات الممنوعة للجان ذات الصلة. وفي الدورة الحادية والخمسين، ينبغي للجمعية أن تكرر تأكيد المواقف العادلة القائمة على أساس القانون الدولي والميثاق التي سبق أن اتخذتها بشأن القضية الفلسطينية وأعادت تأكيدها في السنوات الماضية.

١٥ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة يتبعين أن تقوم، على وجه التحديد، بالتشديد في دورتها الحادية والخمسين على مبدأ إقامة الشعب الفلسطيني لدولته ومسألة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. وينبغي تقديم قرار إلى اللجنة الثانية بشأن سيادة الشعب الفلسطيني الدائمة على موارده الطبيعية. ودعا إلى قيام الجمعية باستثناء الأنظار إلى عدم امثال إسرائيل للاتفاقات المبرمة وإلى إعلانها إدانتها للممارسات الإسرائيلية التي من قبيل إغلاق الأراضي الفلسطينية ومصادرة الأراضي الفلسطينية. وقال إن البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين ستسعى أيضاً إلى دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراء اللازم في حالة استمرار إسرائيل في برنامج المستوطنات الاستعمارية الذي تقوم به.

١٦ - وفي الختام، أعرب عن قلقه إزاء عدم قيام إدارة الإعلام بتنفيذ الولاية المخولة إليها من الجمعية العامة فيما يتعلق بنشر المعلومات عن القضية الفلسطينية. وأعرب عن أمله بأن يحدث تحرك جاد في ذلك المجال قبل تقديم القرار ذي الصلة في الدورة الحادية والخمسين.

١٧ - السيد فرهادي (أفغانستان): قال إنه نظراً للتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، يصبح على اللجنة أن تكشف ما تبذله من جهود دعماً لعملية السلام. والقرارات التي ستقترح على الجمعية العامة اتخاذها ينبغي أن تعدل بما يتلاءم مع الحالة الجديدة القائمة على أرض الواقع. كما ينبغي للجنة أن تعرب عن آرائها بشأن بعض القضايا مثل إقامة الشعب الفلسطيني لدولته وسيادته على موارده الطبيعية، وأن تسعي للحصول على أقصى دعم ممكن من الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء لمشاريع القرارات التي تقتربها على الجمعية العامة. واختتم كلمته قائلاً إن من المهم أن يحرص مقدمو مشاريع القرارات على إلقاء بيانات في الجمعية العامة وإنه سيكون مفيداً للغاية في هذا الصدد أن تعد البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين ورقة معلومات أساسية بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط.

١٨ - السيدة دارمانين (مالطا): أعربت عن قلقها البالغ إزاء المعلومات التي قدمها لتوه المراقب الدائم لفلسطين، خصوصاً المعلومات عن الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وقالت إن مالطا تكرر تأكيد دعمها التام لقضية الشعب الفلسطيني.

١٩ - السيد بويرنومو (إندونيسيا): أعرب أيضاً عن قلقه إزاء الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي وصفها بأنها تتنافى مع روح الاتفاقيات المبرمة. وأكد أن إندونيسيا تقف على أية استعداد للتعاون مع اللجنة في الدورة الحادية والخمسين دفاعاً عن مصالح الشعب الفلسطيني.

٢٠ - السيد رئيس رودريفيز (كوبا): قال إن تعاون أعضاء اللجنة كافة لازم، خصوصاً في ضوء المعلومات التي قدمها لتوه المراقب الدائم لفلسطين. وأضاف أن كوبا على استعداد للتعاون في إعداد مشاريع القرارات، وأنها تؤيد الاقتراحات المقدمة من مثل أفغانستان بقصد تعزيز فعالية عمل اللجنة.